سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي

الذي لم يُجرَح ، ولم يأتِ بمَتْن منكر : يُعَدُّ توثيقاً له

بقلم
الشيخ عبدالفتاح أبوغدة
الأستاذ في قسم الحديث بكلية أصول الدين

١ ـ إن أوفى من كتَب في قواعد الجرح والتعديل وجَمَعَها في كتاب ، هو الإمام عبدالحي اللَّكْنَوي الهندي، المولود سنة١٢٦٤ ، والمتوفى سنة ١٣٠٤ عن ٣٩سنة وأربعةِ أشهر ومئةٍ وخمسةَ عشر مؤلفاً رحمه الله تعالى ، فى كتابه : « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » . وهو في هذا الكتاب الجامع الحافل العظيم ، لم يتعرض ـ ولا مَنْ قبلَهُ فيما علمت ـ لبحثِ حكم الراوي ، إذا تَرجَم له وسكَتَ عنه مثلُ البخاريِّ ، أو أبي زُرْعة ، أو أبي حاتم ، أو ابنهِ ، أو ابنِ حبان ، أو ابنِ عَدِي ، أو غيرِهم ممن تكلَّم وألَّف في الرجال ، فلم يَذكُر فيه جَرحاً ولا توثيقاً ، فهل يُعَدُّ سكوتهُ عن الراوى تعديلاً أو تجهيلاً ؟

٢ ـ ومن المفيد هنا ـ قبل الجواب عن ذلك ـ أن أَنقُلَ عبارةَ الإمام ابنِ أبي حاتم الرازي (عبدالرحمن بن محمد بن إدريس) ، المولود سنة ٢٤٠ ، والمتوفى سنة ٣٢٧ ، في ختام كلامه على مباحث الجرح والتعديل ، التي تعرَّض لها في كتابه « الجرح والتعديل » ، فانها قد تُنير المقام ، قال رحمه الله تعالى في كتابه « الجرح والتعديل » ١/١ : ٣٨ « ... على أنَّا قد ذكرنا أساميَ مهملةً من الجرح وَالتعديل ، كتبناها ليشتمل الكتابُ على كل من رُوِيَ عنه العلم ، رجاءَ وجود الجرح وَالتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعدُ إن شاء الله تعالى » . انتهى كلامه .

٣ ـ وهو لا يَنفِي أن يكون سكوتُه عمن سكَتَ عنه يُعتَبَرُ تعديلاً ضِمنياً ، ـ وهو دون التعديل الصريح طبعاً ـ لأنه لو وَجَد فيه جَرحاً لذكره . وقد يقال بمقابل هذا : وكلامُه أيضاً لا يَنفِي أن يكون سكوتُه عمن سَكَتَ عنه يُعتَبَرُ تجهيلاً ضِمنياً ، لأنه لو وَجَد فيه تعديلاً لذكره .

٤ ـ قلتُ : نعم ، ولكن إذا لم يَذكُر في الراوي جَرحاً ، ولا ذكَر فيه غيرُه جَرحاً . فالبراءةُ من الجَرْح هي الأصل ، ولا يَثبُتُ الجرحُ إلا بجارح ، ولم يُذكَر جارح ، فلذا يُعتَبَرُ سكوتُه عنه من باب التعديل الضِّمني له ، ولو كان ابنُ أبي حاتم يَرى السكوت : جَرْحاً في الراوي أو تجهيلاً له ، لما قال : « رجاءَ وجود الجرح ... فيهم » . فيُستفاد من هذا أن سكوته ليس تجهيلاً ولا جرحاً .

٥ ـ واعتبارُ السكوت (تعديلاً) أولى من هَدْرِهِ أو اعتبارِه (تجهيلاً) ، لأن أقلَّ ما يقال ـ في حال ذلك الراوي الذي سَكَتَ عنه ، ولم يُنقَل عن غيره فيه جَرح ، ولم يُذكَر في مَرْوِيَّاته شيء يَغمِزُ فيه ـ : إنه باقٍ على أصل البراءة التي لا تزول إلا بثبوت نقلِ الجَرْح ، ولم يُنقَل .

٦ ـ وعلى هذا : فيكون اعتبارُ السكوت من باب التعديل ، أولى من اعتباره من باب التجهيل ، وهو الذي مَشَى عليه جمهوُر كبار الحفاظ الجهابذة المتاخرين .

٧ ـ وخالف الجمهورَ في ذلك : الحافظُ ابنُ القطان ، أبو الحسن علي بن محمد الفاسي المغربي ، المشهور بابن القطان ، المتوفَّى سنة ٦٢٨ رحمه الله تعالى ، فاعتَبَر سكوتَ أحدِ هؤلاء الحفاظ النُّقَّادِ عن الراوي : تجهيلاً له .

٨ ـ وابنُ القطان هذا معروف بتعنُّته وتشدُّدِه في الرجال ، كما ذكر ذلك الذهبي في مواضع من كتبه ، منها في ترجمته في « تذكرة الحفاظ » ٤ : ١٤٠٧ ، ومنها في ترجمته أيضاً في « تاريخ الإسلام » ، كما نقله عنه الدكتور بشار معروف في كتابه « الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام » ص ١٧٣ ، ومنها في « الميزان » ٤ : ٣٠١ ، في ترجمة « هشام بن عروة » ، ونكَّت عليه فيه ، وعاب منه تشدُّدَه وخَلْطَهُ الأئمةَ الأثبات بالضعفاءِ والمخلِّطين .

وأسوقُ هنا بعضَ النصوص عن ابن القطان في ذلك :.

٩ ـ ١ ـ قال الزيلعي في « نصب الراية » ١ : ٢٢٠ ، عند ذكر (موسى بن أبي إسحاق الأنصاري) : « قال ابن القطان في « كتابه » ـ أي بَيَان الوَهَم والإيهام الواقعينِ في كتاب الأحكام » ، أي « الأحكام الشرعية الكبرى » لعبد الحق الإشبيلي ـ : ذكره ابنُ أبي حاتم ، ولم يُعرِّف من أمره بشيء ، فهو عنده مجهول » .

١٠ ـ ٢ ـ وقال الزيلعي فيه أيضاً ١ : ٢٥٥ ـ ٢٥٦ « قال ابن القطان في « كتابه » : كلُّ من في هذا الإسناد معروف ، إلا محمد بن الحُصَين ، فانه مختَلَفٌ فيه ، ومجهولُ الحال ، ولم يُعرِّف البخاريُّ ولا ابنُ أبي حاتم من حاله بشيء ، فهو عندهما مجهول » . انتهى .

١١ ـ قال عبدالفتاح : وقد حمَّل ابنُ القطان : البخاريَّ وابنَ أبي حاتم ما لم يقولاه ، أما البخاري فانه ما نَصَّ على شيء في حكم سكوتِهِ عن الراوي ، فمن أين أضاف إليه : (فهو عنده مجهول) ؟

والعلماءُ الحفاظ الجهابذة مثلُ المجد ابن تيمية والمنذري والذهبي وابن القيم وابن عبدالهادي والزيلعي وابن كثير والزركشي والهيثمي وابن حجر ... فَهِمُوا من تتبُّع صنيع البخاري وعادتِه ودراسةِ أحكامه في الرجال : أن من سَكَتَ عنه لا يُعَدُّ مجروحاً ولا مجهولاً ، كما سترى ذلك في نصوصهم الآتية قريباً ، فقولُ ابن القطان بأن من سكت عنه البخاري (فهو عنده مجهول) : تقويلٌ وتحميل .

١٢ ـ وأما ابن أبي حاتم فانه قال : « ذكرنا أساميَ مهملةً من الجرح والتعديل ، رجاءَ وجود الجرح والتعديل فيهم ، فنحن ملحقوها بهم من بعدُ إن شاء الله تعالى » .

و (الجهالة) جرح بلا ريب ، فلا يصح لابن القطان أن يُضيفَه إلى ابن أبي حاتم فيقولَ : (فهو عنده مجهول) ، فان ابن أبي حاتم قال : (رجاءَ وجود الجرح ... فيهم) ، فابنُ أبي حاتم لم يَجعل توقُّفَه فيمن توقف فيه (جرحاً) له ، فجَعْلُ ابن القطان هذا التوقف (جرحاً) عند ابن أبي حاتم : تقويلٌ له ما لم يقله .

ويضاف إلى ذلك أن ابن أبي حاتم أو والده ، حين يُصرِّح أحدُهما في حكمه على الراوي بقوله : (مجهول) ، فقد جَزَم بجهالته عنده ، وأما حين يَسكت عن الراوي فانه لم يجزم بجهالته ، فكيف يَجعلُ ابنُ القطان سكوتَ أحدهما مثلَ تصريحِهِ ولا نَصَّ عنده عنهما في ذلك ؟ فهذا منه رحمه الله تعالى تقويلٌ لهما ما لم يقولاه .

١٣ ـ واضطرب مسلكُ الإمام ابن دقيق العيد في هذه المسألة ، فمَشَى مرةً فيها على نحو مسلك ابن القطان ، ومرةً على مسلك الجمهور .

١٤ ـ ١ ـ قال الزيلعي في « نصب الراية » ١ : ٢٧٤ ، عند ذكر (عبدالرحمن بن سعد ابن عمار) : « قال ـ الشيخُ ابن دقيق العيد ـ في « الإمام » : ولم يذكر ابنُ عَدِيّ : (عبدَالرحمن) هذا بجَرْح ولا تعديل ، فهو مجهول عنده » . انتهى . قال عبدالفتاح : ويقال في هذا : ما قدَّمتُه في نقدِ قولِ ابن القطان قريباً .

١٥ ـ ٢ ـ وقال الزيلعي أيضاً في « نصب الراية » ٣ : ١٥٧ ـ ١٥٨ ، عند ذكر حديث للطبراني في « معجمه الكبير » ، أورده الزيلعي موردَ الاحتجاج به في الباب ، وجاء في سنده (... عن عبدالعزيز بن عبدالصمد العَمِّي ... عن يوسف بن الزبير ...) ما يلي :

١٦ ـ « قال الشيخ ـ ابن دقيق العيد ـ في « الإمام » : وعبدالعزيز بن عبدالصمد أبو عبدالصمد العَمِّي ، حدَّث عنه أحمد ، وقال : كان ثقةً ، ووثقه أبو زُرْعة أيضاً ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ـ في ـ أتباع التابعين ، ورَوَى له في « صحيحه » . ويوسف بن الزبير ، مولى عبدالله بن الزبير ، ذكره ابن أبي حاتم من غير جرح ولا تعديل » . انتهى .

١٧ ـ وهذا الحديث نفسُه ، أورده الحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » ٣ : ٢٨٢ ، وقال : « ... رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ، ورجالُه ثقات » . انتهى .

وهذا يدل على أن سكوت ابن أبي حاتم ليس جرحاً ولا جهالةً عند الحافظ الهيثمي ، فلذا قال في هذا الحديث : « ورجالُه ثقات » . فمن سكت عنه ابنُ أبي حاتم ـ ومثلُه البخاري ... ـ ثقةٌ عند الحافظ الهيثمي .

١٨ ـ ورأيت للحافظ ابن كثير في هذه المسألة ، مسلكاً أعدلَ من مسلكِ ابن القطان .

وأقربَ إلى مسلك الجمهور ، وذلك أنه اعتَبَر من سكتوا عنه (مستوراً) ، وذلك في « تفسيره » ١ : ٢٤٢ ، في تفسير سورة البقرة ، عند كلامه على الحديث الذي رواه الإمام أحمد في « مسنده » ٢ : ١٣٤ ، في قصة (هارُوْت ومارُوْت مع الزُّهَرَة) . ـ وانظر ما كتبه شيخنا أحمد شاكر رحمه الله تعالى ، حول هذا الحديث في تعليقه على « المسند » ٩ : ٣٥ ـ ٤٠ ، وما كتبه شيخنا عبدالله الصديق في كتابه « قصة إدريس وقصة هاروت وماروت » ـ.

١٩ ـ فقد ساق ابن كثير هذا الحديث ، من طريق (موسى بن جُبَير ، عن نافع ، عن عبدالله بن عمر مرفوعاً) ، ثم قال : « وموسى بن جبير ، ذكره ابن أبي حاتم في كتابه « الجرح والتعديل » ، ولم يحكِ فيه شيئاً من هذا ولا هذا ، فهو مستور الحال » . انتهى .

٢٠ ـ وتابعه على هذا المسلكِ تلميذُه الإمام بدر الدين الزركشي ، في كتابه « الدرر المنثورة في الأحاديث المشهورة » ـ مخطوط ـ ، فقال في (الباب السابع في القِصَص والأخبار) في كلامه على هذا الحديث : « أخرجه أحمد في « مسنده » من جهة موسى بن جبير ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً ، وموسى بن جبير ذكره ابن أبي حاتم في « كتابه » ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مستور الحال » . انتهى .

٢١ ـ قال عبدالفتاح : ورواية (مستور الحال) يُحتَجُّ بها لدى طائفة معتبرة من العلماء ، قال الحافظ السيوطي في « تدريب الراوي » ص ٢١٠ : « وروايةُ المستور وهو عدلُ الظاهر مجهولُ العدالةِ باطناً : يَحتَجُّ بها بعضُ من رَدَّ الأوّل ـ يعني : مجهولَ العدالة ظاهراً وباطناً ـ ، وهو قولُ بعض الشافعيين ، قال الشيخ ابن الصلاح ـ في « معرفة أنواعِ علم الحديث » في النوع الثالث والعشرين ص ١٢٢ ـ : ويُشبِهُ أن يكون العملُ على هذا في كثير من كتب الحديث ، في جماعة من الرواة تقادم العهدُ بهم ، وتعذَّرَتْ خبرتُهم باطناً . وكذا صحَّحه المصنِّفُ ـ يعني به الإمامَ النوويَّ ـ في « شرح المهذب » . انتهى . وسيأتي ما يؤيده في كلام الحافظ السخاوي وغيرِه ، في أواخر هذا المبحث .

٢٢ ـ هذا ، وأقدَمُ من وقفتُ على سلوكه مسلكَ الجمهور ، واعتبارِهِ سكوتَ النُّقَّاد عن الراوي يُعَدُّ من باب التعديل ، هو الإمامُ مجد الدين أبو البركات عبدُالسلام بن تيمية الجَدُّ ، المتوفى سنة ٦٥٢ رحمه الله تعالى ، وهذا نصُّ عبارته فيما نقله عنه الحافظ ابن القيم ، ثم نقله عن ابن القيم الشوكانيُّ في « نيل الأوطار » ٣ : ١٧٩ ، في (أبواب صلاة المسافر) في (باب من اجتاز في بلدٍ فتزَوَّجَ فيهم فليُتِمَّ) .

٢٣ ـ قال الشوكاني فيه بعد ذكر الحديث : « قال ابن القيم في « الهَدْي » ١ : ٢٦٩ ، وفي إسناده (عكرمة بن إبراهيم) ، وقد أعلَّه البيهقي بانقطاعِهِ عنه وتضعيفِ عكرمة . قال أبو البركات بن تيمية : ويمكن المطالبةُ بسبب الضعف ، فان البخاري ذكره في « تاريخه » ولم يطعن فيه ، وعادتُه ذكرُ الجرح والمجروحين » . انتهى كلام الشوكاني ، وقد أقرَّ هو وابنُ القيم

قبلَه كلامَ أبي البركات بن تيمية كما رأيت .

٢٤ ـ ومَشَى على هذا المسلك أيضاً : الحافظُ المنذريُّ المتوفى سنة ٦٥٦ رحمه الله تعالى ، في « الترغيب والترهيب » في كتاب الصوم ، في (باب الترغيب في صيام رمضان احتساباً) ٢ : ٢٣٢ ، فقال عند الحديث ٣٢ حديث أنس المرفوع : « ماذا يستقبلكم وتستقبلون ... » : « رواه ابن خزيمة في « صحيحه » والبيهقي ، وقال ابن خزيمة : إن صحَّ الخبر ، فاني لا أَعرِفُ خَلَفاً أبا الربيع ، بعدالةٍ ولا جرح ، ولا عَمْرو بن حمزة القيسيَّ الذي دونه .

٢٥ ـ قال الحافظ ـ أي المنذري ـ : قد ذكرهما ابنُ أبي حاتم ، ولم يَذكر فيهما جرحاً ، والله أعلم » . انتهى . وهذا الحديث عند المنذري صحيح أو حسن أو قريب منه ، لأنه أورده بلفظة (عن أنس) ، ولم يورده بلفظة (رُوي عن أنس) ، كما هو مصطلحه في الأحاديث الصحاح والحسان ، والأحاديث الضعاف .

٢٦ ـ وقد نبَّه عليه في مقدمة كتابه المذكور ، فقال : « فإذا كان إسنادُ الحديث صحيحاً أو حسناً أو ما قاربهما صدَّرتُه بلفظة (عن) ، وكذلك أُصدِّرُه بلفظة (عن) إذا كان... ، وإذا كان في الإسناد من قبل فيه : كذَّاب ، أو وضَّاع ، أو متَّهَم ،أو مجمعَ على تركه أو ضعفه ، أو ذاهبُ الحديث ، أو هالكٌ ، أو ساقط ، أو ليس بسيء ، أو ضعيفٌ جداً ، أو ضعيفٌ فقط ، أو لم أر فيه توثيقاً بحيث لا يَتطرَّقُ إليه احتمالُ التحسين ، صدَّرتُه بلفظة (رُوي) ، ولا أذكر ذلك الراوي ، ولا ما قيل فيه ألبتة ، فيكون للإسناد الضعيف دلالتان : تصديرُه بلفظة (رُوي) ، وإهمالُ الكلام عليه في آخره » . انتهى . باختصار وانظر كلامه في كتابه لمعرفة تمام اصطلاحه فيه .

٢٧ ـ وقال أيضاً في « الترغيب والترهيب » في كتاب الجهاد ، في (باب الترغيب في الجهاد في سبيل الله ...) ٣ : ١١٤ ، عند الحديث ٢١ حديث ابن عباس المرفوع : « حَجَّةٌ خيرٌ من أربعين غزوة ... » : « رواه البزَّار ، ورواته ثقات معروفون ، و (عَنْبَسة بن هُبَيرة) وثَّقه ابن حبان ، ولم أقف فيه على جرح » . انتهى . وأورَدَ الحديث بلفظة (عن ابن عباس) إشارةً منه إلى مصطلحه أنه حديث صحيح أو حسن عنده أو قريب منه .

٢٨ ـ وقال فيه أيضاً ٣ : ١٢٦ ، في (باب الترهيب من الفرار من الزحف) عند الحديث ٤ حديث عبدالله بن عمرو المرفوع : « لا أُقسِمُ ، لا أُقسِمُ ... » : « رواه الطبراني ، وفي إسناده (مسلم بن الوليد بن العباس) ، لا يَحضرني فيه جَرح ولا عدالة » . انتهى . وأورد الحديث بلفظة (عن عبدالله بن عَمْرو) .

٢٩ ـ وقال في آخر « الترغيب والترهيب » ٦ : ٣٥٧ ، في (باب ذكر الرواة المختلَفِ فيهم) : « مبارك بن حسان ، قال الأزدي : يُرمَى بالكذب ، وقال أبو داود : منكر

الحديث ، وذكره البخاري ولم يجرحه ، وقال النسائي : ليس بقوي ، وقال ابنُ معين : ثقة » . انتهى كلام الحافظ المنذري .

٣٠ ـ وقد تلاه على هذا المسلك الحافظُ ابن عبدالهادي في « التنقيح » ، في كلامه على (عثمان بن محمد الأنماطي) ، كما نقله عنه الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » ١ : ١٥١ ، وأقرَّه .

٣١ ـ ومَشَى على هذا المسلك أيضاً : شيخُ الزيلعيِّ الحافظُ الذهبيُّ في « ميزان الاعتدال » ٣ : ٤٣٠ ، في ترجمة (مبارك بن حسان) .

٣٢ ـ ومَشَى على هذا المسلك أيضاً : الحافظُ ابن حجر في مواضع كثيرة من كتبه ، مثل « هدي الساري » ٢ : ١٢٣ ، في ترجمة أحد رجال « صحيح البخاري » : (الحسن بن مُدرِك السَّدُوسي) ، قال فيها : « ... فكيف يكون بذلك كاذباً ؟! وقد كتَب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحاً ، وهما ما هما في النقد » . انتهى .

٣٣ ـ وقال في ٨٧ موضعاً من كتابه « تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة » : « ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً » ، قَرَن بينهما في أكثر هذه المواضع ، وأفرد أحدَهما في بعضها ، ولكنه في جميع تلك المواطن ذكر سكوتهما عن الجرح من باب التوثيق والتعديل ، وردَّ به على من زعم جهالة ذلك الراوي ، أو ضَعْفَه ، بل توسَّع في الاستدلال بالسكوت على وثاقة الراوي ، فاستدل بسكوت ابن يونس المصري ، وأبي أحمد الحاكم الكبير النيسابوري ، وابن حبان البستي ، وابن النجار البغدادي ، وغيرهم .

٣٤ ـ وأُوردُ هنا جملةً ملتقطةً من مقدمة كتابه المذكور ، لصلتها بكلامه في الكتاب ، ثم أُوردُ بعدها طائفة من عباراته في الكتاب ، كنماذج في الموضوع لما قدَّمتُه ، وأشير إلى باقي المواضع فيه بأرقام الترجمات التي تضمنت عبارتَه المشارَ إليها ، قال رحمه الله تعالى في مقدمة « تعجيل المنفعة » ص ٢ ـ ٤ :

٣٥ ـ « أما بعد فقد وقفتُ على مصنَّف للحافظ أبي عبدالله محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي ، سمَّاه : « التذكرة برجال العشرة » ، ضمَّ إلى من في « تهذيب الكمال » لشيخه المِزِّي : من في الكتب الأربعة ، وهي : « الموطأ » ، و « مسند الشافعي » ، و « مسند أحمد » ، و « المسند » الذي خرَّجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة .

وعثرتُ في أثناء كلامه على أوهامٍ صعبة فتعقبتُها ، ثم وقفتُ له على تصنيف له أفرد فيه رجال أحمد ، سمَّاه « الإكمال ، بمن في مسند أحمد من الرجال ، ممن ليس في تهذيب الكمال » ، فتتبعت ما فيه من فائدة زائدة على « التذكرة » .

ثم وقفت على جزء لشيخنا الحافظ نورالدين الهيثمي ، استدرك فيه ما فات الحسينيَّ من رجال أحمد ، وعثرتُ فيه على أوهام ، ثم وقفتُ على تصنيف للإمام أبي زرعة ابن شيخنا حافظ العصر أبي الفضل عبدالرحمن بن الحسين العراقي ، سمَّاه « ذيل الكاشف » ، تتبَّع الأسماء التي في « تهذيب الكمال » ممن أهمله « الكاشف » ، وضَمَّ إليه من ذكره الحسيني من رجال أحمد ، وبعضَ من استدركه الهيثمي ، وصيَّر ذلك كتاباً واحداً ، واختَصَر التراجم فيه على طريقة الذهبي ، فاختبرتُه فوجدتُه قلَّد الحسينيَّ والهيثميَّ في أوهامهما ، وأضاف إلى أوهامهما مِن قِبَلِه أوهاماً أخرى .

وقد تعقَّبتُ جميعَ ذلك ، مبيَّناً محرَّراً ، مع أني لا أدعي العصمة من الخطأ والسهو ، بل أوضحتُ ما ظهر لي ، فأقول عقِبَ كل ترجمة عثرتُ فيها على شيء من ذلك : (قلتُ) ، فما بعدَ (قلتُ) فهو كلامي ، وكذا أصنع فيما أزيده من الفوائد من جرح أو تعديل ، أو ما يتعلق بترجمة ذلك الشخص غالباً » . انتهى كلام الحافظ ابن حجر في مقدمة « تعجيل المنفعة » .

٣٦ ـ وإليك طائفة من عباراته فيه ، كنماذج لما أشرتُ إليه ، وأشيرُ إلى باقي المواضع التي قال فيها ذلك في الكتاب المذكور ، برقم الترجمات فيه ، والرقم قبل الترجمة هنا هو رقمها في « تعجيل المنفعة » ، قال رحمه الله تعالى :

« ٨ ـ إبراهيم بن الحسن ، ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً ، وذكره الذهبي في « الضعفاء » ، ولم يذكر لجرحه مستنداً .

١٥ ـ إبراهيم بن عبدالرحمن الحضرمي ، مجهول . قلت : ذكره ابن يونس ولم يذكر فيه جرحاً .

٣٠ ـ أخْشَن السَّدوسي ، قال في « الإكمال » : مجهول . قلت : لم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً .

٦٠ ـ أعين أبو يحيى الأنصاري البصري ، لا يعرف . قلت : ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه شيئاً .

٦٣ ـ أمية بن شِبْل اليماني ، قال ابن المديني : ما بحديثه بأس . قلت : لم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً .

٧٥ ـ أيمن بن مالك الأشعري ، وثقه ابن حبان . قلت : وذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً .

٩٥ ـ بشير بن أبي صالح ، مجهول . قلت : ذكره البخاري في « التاريخ » ولم يذكر فيه جرحاً .

١٠٦ ـ بلال بن أبي بلال ، لا يعرف . قلت : قد ذكره البخاري في « التاريخ » ولم يذكر فيه جرحاً ، وتبعه ابن أبي حاتم .

٢٠٧ ـ الحسن بن يحيى المروزي ، فيه نظر . قلت : ذكره ابن النجار في « تاريخ بغداد » ولم يذكر فيه جرحاً .

٢٣٧ ـ حميد بن علي أبو عكرشة العقيلي ، قال الدارقطني : لا يستقيم حديثُه ولا يحتج به ، وقال أبو زرعة : كوفي لا بأس به . قلت : لم يذكر البخاري فيه جرحاً .

٣٢٣ ـ روح بن عابد الشامي ، فيه جهالة ، كذا ذكر الحسيني ، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً .

٣٣٠ ـ زكريا بن سلام أبو يحيى العبسي الكوفي الأصم نزيل الري ، سَمِعَ منه حكامُ بنُ سَلْم ولم يذكر فيه جرحاً ، ولا ابنُ أبي حاتم .

٣٨٥ ـ سُقَيْر العَبْدي ، قال الحسيني : مجهول ، ولم يصب في ذلك ، فقد ذكروه في حرف الصاد المهملة ـ أي صُقَير ـ ، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه قَدْحاً .

٤٣٤ ـ سويد بن الحارث ، مجهول لا يعرف . قلت : هذه مبالغة ... وقد ذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحاً ، وتبعه ابن أبي حاتم .

٤٥٧ ـ شيبة بن مساور ، ويقال : مِسْوَر ، البصري ، قال الحسيني : ليس بمشهور . قلت : بل هو معروف ، مكي نَزَل البصرة ... عن ابن معين : ثقة ، ... ولم يذكر البخاري فيه جرحاً ، وتبعه ابن أبي حاتم .

٥٤٥ ـ عبدالله بن أبي سعيد المدني أبو زيد ، لا يُدرَى من هو . قلت : أخرجَه البخاري في « التاريخ » ولم يُجرَح ، ولم يأتِ بمَتْنٍ منكر ، فهو على قاعدة « ثقات ابن حبان » .

٧٢٣ ـ عثمان بن حَسَّان ، ذكره ابن حبان في « الثقات » وابنُ أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً .

٧٥٥ ـ علي البصري أبو الحكم ، كذا وقع في بعض النسخ (عليٌّ) ، والصواب : زيدٌ ، وهو ابن أبي الشعثاء ... ، قال البخاري في « التاريخ » ـ وتَبِعه ابنُ أبي حاتم والحاكم أبو أحمد في « الكنى » ـ : زيدُ بن أبي الشعثاء ، ولم يذكروا فيه جرحاً .

١٤١٨ ـ أبو همام الشعباني ، مجهول ، قاله الحسيني . قلت : ذكره الحاكم أبو أحمد تبعاً للبخاري فيمن لا يُعرَف اسمُه ، ولم يذكر فيه جرحاً » . انتهى .

٣٧ ـ فهذه ١٩ موضعاً اختَرتُ ذكرها ، لأن الحافظ ابن حجر استدل فيها على أن سكوت هؤلاء الحفاظِ النقادِ : البخاريِّ وابنِ أبي حاتم وأبي زرعة وغيرِهم ، عن الراوي ، يُعتَبرُ من التوثيق أو التعريف به ، وينفي الجهالةَ أو الضعفَ عنه . وبقي ٦٨ موضعاً استَدلَّ فيها بسكوت البخاري أو ابن أبي حاتم أو بسكوتهما معاً عن الراوي ، على وجودِ الوَثاقةِ أو المعرفة

به ، وعلى نفي الجهالة أو الضعف عنه ، أسوق أرقام تراجمها في الكتاب المذكور لتعرف :
١٠ ، ٣٣ ، ٤١ ، ٨٧ ، ٢٠٠ ، ٢١٠ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٦ ، ٣٣٢ ، ٣٣٨ ، ٣٧٣ ، ٣٩٤ ، ٤١٣ ، ٤٧٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٣ ، ٥٣١ ، ٥٣٤ ، ٥٣٧ ، ٥٤٤ ، ٥٥٣ ، ٥٥٥ ، ٥٦٢ ، ٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٨ ، ٦٤٠ ، ٦٦٧ ، ٦٧٥ ، ٧٦٢ ، ٧٧٠ ، ٧٧٢ ، ٧٨٢ ، ٧٨٧ ، ٧٨٩ ، ٨٠٠ ، ٨١٦ ، ٨٣٥ ، ٨٣٨ ، ٨٤٦ ، ٨٥٧ ، ٨٦٢ ، ٨٦٧ ، ٨٧٤ ، ٨٧٩ ، ٨٨٦ ، ٩١٠ ، ٩٣٤ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٦٣ ، ٩٧٣ ، ٩٧٥ ، ٩٨٤ ، ١٠٤٦ ، ١٠٨٤ ، ١١١٦ ، ١١٣٧ ، ١١٥٢ ، ١١٥٥ ، ١٢٥٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ .

٣٨ ـ أما قول الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » ١ : ٣٩١ ، في ترجمة (إياس ابن نُذَير الضبي الكوفي) : « قال ابن أبي حاتم : إياس بن نُذَير ، رَوَى عن شبرمة بن الطفيل ، عن علي ، رَوَى عنه أبو حيان التيمي ، يُعَدُّ في الكوفيين . قلتُ ـ القائل ابن حجر ـ : وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وذكره ابن أبي حاتم وبيَّضَ ، فهو مجهول » . انتهى .

٣٩ ـ ففيه أولاً : أن المِزِّيَّ قد نَقَل ترجمة (إياس) هذا عن ابن أبي حاتم ، وهي في كتابه « الجرح والتعديل » ١/١ : ٢٨٢ ، ولم ينتبه الحافظ إلى هذا ، فقال : « قلت : وذكره ابن أبي حاتم ... » .

وثانياً : قال الحافظ : « وبيَّض فهو مجهول » . والذي في « الجرح والتعديل » ليس فيه تبييض ، وقد ذكره الحافظ تبعاً للذهبي في « الميزان » ١ : ٢٨٣ ، لكن عبارة الذهبي في « الميزان » هكذا : « ذكره ابن أبي حاتم ، وبيَّضَ ، مجهول » . انتهت ، وليس فيها تفريع الجهالة على التبييض كما هي عبارة ابن حجر ، فانتفى أن يكون هذا النص شاهداً على اعتبار ابن حجر ما سكت عنه ابنُ أبي حاتم مجهولاً .

وثالثاً : أن لفظ (مجهول) في كلام الذهبي إنما هو من حكمِهِ وإنشائه ، إذ لم يذكر ذلك أبو حاتم ولا ابنهُ في كتابه .

٤٠ ـ وقال الحافظ السخاوي في كتابه « الغاية في شرح الهداية في علم الرواية » ـ مخطوط ـ ، وهو شرح له على منظومة « الهداية في علم الرواية » لابن الجزري المقرىء ، ألَّفه السخاوي بعد كتابه « فتح المغيث » ، قال رحمه الله تعالى فيه في بحث (المجهول) :

« ثالثُها ـ أي ثالث أحوال المجهول ـ مجهولُ الحالِ في العدالة باطناً لا ظاهراً ، لكونه عُلِمَ عدَمُ الفسق فيه ، ولم تُعلم عدالتُه ، لفقدان التصريح بتزكيته ، فهذا معنى إثباتِ العدالة الظاهرة ، ونفيِ العدالة الباطنة ، لأن المراد بالباطنة ما في نفس الأمر ، وهذا هو المستور .

والمختارُ قبولُه ، وبه قَطَع سُلَيم الرازي ، قال ابن الصلاح : ويُشبِهُ أن يكون عليه العمل في كثير من كتب الحديث المشهورة ، فيمن تقادم العهدُ بهم ، وتعذَّرَتْ الخبرة الباطنة ـ لهم ـ ، انتهى .

والخلاف مبني على شرط قبول الرواية ، أهو العلمُ بالعدالة ، أو عدَمُ العلم بالمفسِّق ؟ إن قلنا : الأول ، لم نقبل المستور ، وإلا قبلناه » . انتهى كلام الحافظ السخاوي .

٤١ ـ قلت : ويترجَّح العملُ بالرأيِ القائل بقبولِ المستور ، على مقابله ، لأنه قد تعذَّرت الخِبرة في كثير من رجال القرن الأول والثاني والثالث ، ولم يُعلَم عنهم مفسِّق ، ولا تُعرف في روايتهم نكارة ، فلو رددنا أحاديثهم أبطلنا سُنَناً كثيرة ، وقد أخذت الأُمَّة بأحاديثهم ، كما أشار إليه الحافظ ابن الصلاح في كلمته الآنفة الذكر .

٤٢ ـ وعليه جَرَى عَملُ الإمامين البخاري ومسلم في كتابيهما : « الصحيحين » ، كما قال ذلك الذهبي في « الميزان » ١ : ٥٦٦ ، في ترجمة (حفص بن بُغَيل) ، قال :

« قال ابن القطان : لا يُعرَف له حال ، ولا يُعرَف . قلتُ : لم أذكر هذا النوعَ في كتابي هذا ، فان ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمامٌ عاصَرَ ذاك الرجلَ أو أخَذَ عمن عاصَرَه : ما يَدلُّ على عدالته .

وهذا شيء كثير ، ففي « الصحيحين » من هذا النمطِ خَلَقٌ كثيرٌ مستورون ، ما ضعَّفهم أحد ، ولا هم بمجاهيل » .

وقال أيضاً في « الميزان » ٣ : ٤٢٦ ، في ترجمة (مالك بن الخير الزَّبَادي المصري) : « قال ابن القطان : هو ممن لم تَثبت عدالتُه . يُريدُ أنه ما نَصَّ أحدٌ على أنه ثقة ، وفي رُواة « الصحيحين » عدَدٌ كثيرٌ ما علمنا أن أحداً نَصَّ على توثيقهم . والجمهورُ على أن من كان من المشايخ قد رَوَى عنه جماعةٌ ، ولم يأتِ بما يُنكَرُ عليه : أنَّ حديثه صحيح » . انتهى .

٤٣ ـ قال عبدالفتاح : وهذا الذي ذكره الحافظ الذهبي من مسلك الشيخين ، قد مَشَى عليه الإمام أبو حنيفة ومن وافقه من أتباعه وغيرِهم ، قال المحقق الآمديُّ الشافعي في « الإحكام في أصول الأحكام » ٢ : ١١٠ :

٤٤ ـ « ومن كان مجهولَ الحال فقط مع كونه معروفَ العين ، أو كان عدلَ الظاهر خفيَّ الباطن ، ويقال له عندهم : المستور ، فمذهبُ الشافعي وأحمد بن حنبل وأكثرِ أهل العلم أن مجهول الحال غيرُ مقبول الرواية ، بل لا بد من خِبرة باطنة بحاله . وقال أبو حنيفة وأتباعُه : يُكتَفَى في قبول الرواية بظهورِ الإسلام ، والسلامةِ عن الفسق ظاهراً » . انتهى .

٤٥ ـ وقال العلامة عبدالغني البحراني الشافعي ، في « قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين » ص ٨ : « لا يُقبَل مجهول الحال ، وهو على ثلاثة أقسام :

أحدُها : مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ، فلا يُقبَل عند الجمهور .

ثانيهما : مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً ، وهو المستور ، والمختارُ قبولُه ، وقَطَع به سُلَيم الرازي ـ أحَدُ أئمة الشافعية وشيخ الحافظ الخطيب البغدادي ـ ، وعليه العملُ في أكثر كتب الحديث المشهورة ، فيمن تقادم عهدُهم ، وتعذَّرَتْ معرفتُهم » . انتهى .

٤٦ ـ وقال العلامة المحقق البارع محمد حسن السنبهلي الهندي ، في مقدمة كتابه النفيس : « تنسيق النظام في مسند الإمام » ـ أي الإمام أبي حنيفة ـ ص ٦٨ « قال القسطلاني في « إرشاد الساري » ١ : ١٦ وقَبِلَ المستورَ قومٌ ورجَّحه ابنُ الصلاح . وقال ابن حجر في « شرح النخبة » : وقَبِلَ روايتَه جماعةٌ بغير قيد » . انتهى كلام السنبهلي .

٤٧ ـ قال العلامة علي القاري في « شَرْح شرحِ النخبة » ص ١٥٤ : « وقد قَبِلَ رواية المستور جماعةٌ ، منهم أبو حنيفة رضي الله عنه ، بغير قيد ، يعني بعَصْر دون عصر ، ذكره السخاوي .

واختار هذا القولَ ابنُ حبان تبعاً للإمام الأعظم ، إذْ العدلُ عنده من لا يعُرَف فيه الجرح ، قال ـ أي ابنُ حبان ـ : والناسُ في أحوالهم على الصلاح والعدالةِ حتى يتبين منهم ما يوجب القدح ، ولم يُكلَّف الناسُ ما غاب عنهم ، وأنما كُلِّفوا الحكم بالظاهر .

وقيل : إنما قَبِلَهُ أبو حنيفة رحمه الله في صدر الإسلام ، حيث كان الغالبُ على الناس العدالة ، فأما اليوم فلا بُدَّ من التزكيةِ لغلبة الفسق ، وبه قال صاحباه أبو يوسف ومحمد .

وحاصل الخلاف ـ بين أبي حنيفة وصاحبيه ـ أن المستور من الصحابة ، والتابعين ، وأتباعهم : يُقبَلُ ، بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم ، بقوله : « خيرُ القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » ، وغيرُهم لا يُقبَلُ إلا بتوثيق ، وهو تفصيلٌ حسن » . انتهى كلام علي القاري .

٤٨ ـ قال عبدالفتاح : والأخذُ بهذا المذهب فيمن سكتوا عنه وجيه للغاية جداً ، وأما من كان بعد خير القرون الثلاثة بعدَ فُشوّ الكذب ، وقيام الحُفّاظِ بالرحلة وتأليف الكتب في الرجال والرواة ، فينبغي أن لا يُقبَل إلا من ثَبتَتْ عدالتهُ ، وتحقَّقتْ فيه شروطُ قبول الرواية التي رَسَمَها المتأخرون .

وقد تقدم في المقطع ٢١ ، عن الحافظ السيوطي أن الاحتجاج برواية المستور قولُ بعض الشافعيين ، وأن ابن الصلاح ـ وهو من كبار الشافعية ـ قال : يُشبِهُ أن يكون العملُ عليه في كثير من كتب الحديث ...، وأن النووي ـ وهو أحد أئمة المذهب الشافعي ـ صحَّحه في « شرح المهذَّب » .

وتقدم أيضاً في المقطع ٤٠ ، قولُ الحافظ السخاوي ـ وهو شافعي أيضاً ـ : والمختارُ قبولُه .

. وتقدم أيضاً في المقطع ٤٢ ، قولُ الحافظ الذهبي ـ وهو شافعي المذهب ـ : وفي « الصحيحين » خلقٌ كثيرٌ مستورون ، ما ضعَّفهم أحد ، ولا نَصَّ أحدٌ على توثيقهم ، ولا هم بمجاهيل ، والجمهورُ على أن من رَوَى عنه جماعة ، ولم يأتِ بما يُنكَرُ عليه ، حديثُه صحيح .

٤٩ ـ فاذا عُلِمَ هذا كلُّه ، اتضَحَتْ وجاهَةُ ما أثبتُّه من أنَّ مثلَ البخاري ، أو أبي زُرْعة ، أو أبي حاتم ، أو ابنهِ ، أو ابنِ يونس المصري الصَّدَفي ، أو ابنِ حِبَّان ، أو ابنِ عَدِي ، أو الحاكم الكبير أبي أحمد ، أو ابنِ النجار البغدادي ، أو غيرِهِم ممن تكلَّم أو أَلَّف في الرجال ، إذا سكتوا عن الراوي الذي لم يُجَرح ولم يأتِ بمَتْنٍ منكر : يُعَدُّ سكوتُهم عنه من باب التوثيق والتعديل ، ولا يُعَدُّ من باب التجريح والتجهيل ، ويكون حديثُه صحيحاً أو حَسَناً أو لا يَنزِلُ عن درجةِ الحَسَن ، إذا سَلِمَ من المغامز ، والله تعالى أعلم .

٥٠ ـ وقد تابَعَ هؤلاء الجهابذةَ الحُفَّاظَ المتأخرين الذين تقدمت أسماؤهم ونصوصُهم على مسلكهم مَنْ جاء بعدهم ، وأخُصُّ هنا منهم بالذكر : من كان من شيوخي ، مثلَ شيخِنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى ، في تعليقه على « مسند الإمام أحمد » ، وكنموذج من مسلكه هذا ، انظر الجزء السابع الحديث ٥٥٤٤ ، وشيخِنا العلامة ظَفَر أحمد التهانوي رحمه الله تعالى ، في كتابه « قواعد في علوم الحديث » ص ٣٥٨ و ٤٠٤ ، وشيخِنا العلامة حبيب الرحمن الأعظمي حفظه الله تعالى ، في كتبه وتعليقاته الكثيرة .

٥١ ـ هذا ، وقد كتبتُ هذا البحثَ في مدينة كراتشي ، أثناءَ زيارتي لباكستان في شوَّال من العام الماضي سنة ١٣٩٩ ، وأطلعتُ عليه هناك الأخوين الكريمين العالمين : فضيلة الشيخ العلامة المحدِّث الفقيه الناقد الماهر المحقق الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني ، وفضيلة العلامة المحدِّث الفقيه البارع المحقق الشيخ محمد تقي العثماني حفظهما الله تعالى ، فاستحسناه وأقرَّاه .

وقدَّم لي فضيلة الشيخ محمد عبد الرشيد بعضَ الشواهد المؤيدة لهذه البحث آنذاك ، ثم بَعَث إليَّ بشواهد أخرى من كراتشي لم أتمكن من إدخالها في هذه الطبعة ، لأنه كان قد فُرِغ من صَفِّها في المطبعة ، فسأدخِلُها وأُضيفُها إلى هذا البحث في تعليقاتي على « الرفع والتكميل » في طبعته الثالثة ، إذْ أدخلتُ هذا البحث فيها .

٥٢ ـ ثم أطلعتُ على هذا البحث في مدينة الرياض : فضيلة الأخ الكريم العلامة المحدِّث الفقيه الناقد المحقق الضليع الشيخ إسماعيل الأنصاري ، فاستحسنه وأقرَّه وأيَّده .

٥٣ ـ وزيادةً في التوثق من إقرار هذا البحث ، من أهلِ العلم العارفين المشهود لهم بالضلاعة والمتانة والتفوّق في هذا العلم الشريف : أرسلتُ صورةً عن هذا البحث إلى شيخنا العلامة المحدِّث الفقيه والجهْبِذ الناقد الخبير الحافظ : فضيلة الشيخ عبدالله الصديق في مدينة

طنجة ، حفظه الله تعالى وأَمتع به ، فاطّلع عليه وكتَب لي في رسالته المؤرخة بـ ١٤/من ربيعٍ الآخِر سنة ١٤٠٠ ما يلي :

« ... وبعد فقد أطلعني تلميذنا العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، على بحثه في الرواة الذين سَكَت عن تجريحهم أصحابُ الجَرْح والتعديل ، مثلُ البخاريِّ وأبي حاتم وابنِ عدي وأضرابِهم ، فوجدته بحثاً جيداً مفيداً ، أبان فيه عن معرفة بقواعد علم الحديث ، وخبرةٍ بمصطلحات أهله ، مع اطّلاع كبير ، وحُسنِ تصرُّف في فهم النصوص وتطبيقها .

وبقي عليه بحث يتصل بهذا البحث ، وهو أن الحُفَّاظ المتأخرين ، كالمنذري والعراقي والهيثمي ، يقولُ أحدُهم في راوٍ : (لا أعرفه) ، أو (لم أجد من ترجمه) ، أو (لا يَحضرني حالُه) .

ويقع هذا كثيراً للحافظ الهيثمي ، وقد كنتُ بدأتُ أَجمَعُ أسماءَ الرواة الذين لم يَعرفهم الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، ولم يتيسر لي إتمامُه ، وإني أُشيرُ على الأستاذ أن يَعتني بهذا البحث ، فهو متمِّمٌ لبحثه ، ومتصلٌ به ، وسيجدُ تراجمَ لرواة لم يَعرفهم الهيثمي . والله يوفقنا وإياه ، لما فيه رضاه . وكتَبَ عبدالله الصديق خادمُ الحديث الشريف في ١٤/من ربيع الآخر سنة ١٤٠٠ » . انتهى .

فهذه إقراراتٌ نفيسةٌ من أولئك الأعلام الأفاضل ، تُعزِّزُ ـ بفضل الله تعالى ـ سَدادَ هذا البحث ، وتُثبِتُ قبولَه ، فالحمد لله رب العالمين .

وكتبه

عبد الفتاح أبو غدة

المصادر والمراجع

اقتَصرتُ فيها على ذكر المعزوّ إليها في هذا البحث ،
وما لم يُذكَر معه بلَدُ طباعته ، فهو مطبوع بالقاهرة .

١ ـ الإحكام في أصول الأحكام للآمدي . المعارف بالقاهرة ١٣٣٢ .
٢ ـ إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري للقسطلاني . الطبعة السابعة ١٣٢٣ .
٣ ـ تاريخ الإسلام للذهبي (القسم المخطوط) بالواسطة .
٤ ـ تدريب الراوي شرح تقريب للسيوطي. طبعة المكتبة العلمية ١٣٧٩ .
٥ ـ تذكرة الحفاظ للذهبي . الطبعة الثالثة حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٧٥ .
٦ ـ الترغيب والترهيب للمنذري . السعادة ١٣٧٩ .
٧ ـ تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة لابن حجر . حيدر آباد الدكن ١٣٢٤ .
٨ ـ تفسير الحافظ ابن كثير . طبعة مصطفى محمد ١٣٥٦ .
٩ ـ تنسيق النظام في مسند الإمام لمحمد حسن السنبهلي . كراتشي دون تاريخ .
١٠ ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي . حيدر آباد الدكن ١٣٧١ .
١١ ـ الدرر المنثورة في الأحاديث المشهورة للزركشي (مخطوط) .
١٢ ـ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام للدكتور بشار عواد معروف . مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٦ .
١٣ ـ زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام ابن القيم . السنة المحمدية ١٣٧٠ .
١٤ ـ شرح شرح النخبة لعلي القاري . إصطنبول ١٣٢٧ .
١٥ ـ ضبط أسماء رجال الصحيحين لعبدالغني البحراني . حيدر آباد الدكن ١٣٢٣ .
١٦ ـ الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي (مخطوط) .
١٧ ـ قواعد في علوم الحديث لظفر أحمد التهانوي . بيروت ١٣٩٢ .
١٨ ـ مجمع الزوائد للحافظ نورالدين الهيثمي . مكتبة القدسي ١٣٥٢ .
١٩ ـ مسند الإمام أحمد بتحقيق الشيخ أحمد شاكر . دار المعارف ١٣٦٨ .
٢٠ ـ معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح . العلمية بحلب ١٣٥٠ .
٢١ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي . طبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٢
٢٢ ـ نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي . دار المأمون ١٣٥٧ .
٢٣ ـ نيل الأوطار للشوكاني . طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٤٧ .
٢٤ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر . المنيرية ١٣٤٧ .